



أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو كفاية المعلومات الواردة في الدراسة، حيث أن المعلومات الواردة في الدراسة هي معلومات عامة متاحة للجميع، كما أن المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
4	مقدمة:
5	الفصل الأول: ماهية الائتمان المصرفي
11	الفصل الثاني: التمويل وأهميته الاقتصادية
15	الفصل الثالث: مؤشرات حول القطاع المصرفي السعودي
23	الفصل الرابع: دور الائتمان المصرفي في تمويل نمو الاقتصاد السعودي
36	إخلاء مسؤولية: النتائج
38	أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل 40
40	المراجع: فيما يتعلق بالتصميم أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

مقدمة

تسعى المملكة العربية السعودية لتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك أكدت رؤية 2030 على برامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، وسن أنظمة ولوائح أفضل تدعم الشركات المحلية منها التأكيد على وجود حصة أكبر لها في المنافسات والمشتريات الحكومية، ودعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مادياً واستشارياً، وغير ذلك.

وفي هذا السياق، دأبت غرفة الشرقية على التأكيد أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية، من خلال إعداد دراسات تهم القطاع الخاص وتأتي دراسة "التمويل المصرفي وأثره على الأنشطة الاقتصادية" تحت هذا الإطار. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول يتناول **الفصل الأول: "ماهية الائتمان المصرفي"** مسألة التعريف بمفهوم الائتمان المصرفي وأشكاله، وكذلك أسس منح الائتمان وشروطه وتصنيفاته، ومخاطر الائتمان. و**الفصل الثاني: "التمويل وأهميته الاقتصادية"**، يسلط الضوء على مفهوم التمويل وأهميته الاقتصادية، وكذلك العوامل المحددة لأنواع التمويل. أما

الفصل الثالث: "مؤشرات حول القطاع المصرفي السعودي"، فيستعرض أهم مؤشرات القطاع،

أعدت هذه موجدات البنوك التجارية السعودية، وكذلك تطوّر الودائع المصرفية السعودية حسب النوع وحسب القطاع، وتطوّر مطلوبات البنوك التجارية السعودية من القطاع الخاص. أما **الفصل الرابع: "دور الائتمان المصرفي في تمويل نمو الاقتصاد السعودي"** فيقوم بتحليل الائتمان متطرقاً لموضوع تطوّر الائتمان المصرفي في ضوء دراسة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعيّنات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمويل أو الائتمان أو القروض العقارية، وكذلك تحليل أثر الائتمان على مختلف الأنشطة الاقتصادية وهي: التشييد والبناء، والصناعة والزراعة والتعدين، والماء والكهرباء والغاز، والتجارة، والنقل أو قرار يتخذ بناءً على نشاط شركات التمويل والخدمات. غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

وفي الجزء الأخير من الدراسة تم استعراض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

ماهية الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي:

بصورة عامة فإن الائتمان يعرّف على أنه سماح المنشأة لزيائنها بتسديد قيمة السلع والخدمات، التي تقوم بإنتاجها أو تقديمها بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، تعقب استلامهم للسلع أو استفادتهم من الخدمات. وإن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتّمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده. ويعرف الائتمان على أنه قابلية الحصول على ثروة أو الحق فيها مقابل الدفع في المستقبل ⁽¹⁾ وكذلك يعرّف على أنه منح دائن لمدين مهلة من الوقت، يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين.

ويعرّف أيضاً بأنه عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ⁽²⁾ ويتمثل ذلك في تقديم طرف لطرف آخر مقدراً من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال، وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل. كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (الزبون). وينبغي أخذ المشورة القانونية وغيره من الاعتبارات في هذا الشأن. تسعير هذه الثقة أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالسلامة أو ضمان أو التوقيت أو المرونة أو المصداقية أو غيرها من الجوانب التي تعتمد على هذه المعلومات المضمنة في والمتفق عليها في الموعد المحدد. وعرفه أحد الماليين على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما، أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لفترة محددة يتفقان عليها، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف، ومن هنا يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه عبارة عن منح قرض، أو تقديم تسهيل لزبون أو منشأة، مقابل تسديده في المستقبل، مضاف إليه الفوائد المترتبة عليه.

¹ فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012.

² وليد عيادي عبد النبي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، 2018م.

ثانياً: أشكال الائتمان المصرفي:

أشارت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر المالي والمصرفي⁽¹⁾ ان للائتمان المصرفي عدّة أشكال منها :

1- الائتمان النقدي: هو الائتمان الذي يقدم بصورة مباشرة إلى الزبون، ويسعى أيضاً بالائتمان أو

بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ويشمل ما يلي:-

- القروض: إن القروض تعتبر من المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي الذي يقدم بصورة مباشرة للزبون، ويعرّف القرض بصورة عامة على أنه إمكانية شراء مادة أو استئانة مبلغ بموجب وعد بالسداد، وإن القروض تعتبر من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقّق أرباحاً للمصارف، وأن منح القروض يعتبر أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

- السلف: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدّمها المصارف التجارية إلى موظفيها أو زبائنها الدائمين،

لأغراض تجارية أو اجتماعية، مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة

إخلاء مسؤولية

واحدة.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات

المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي

أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. ويسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند أذني)، ودون انتظار أجل السداد، ويقوم المصرف أو ضمني،

فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الإلزام أو حداثة المعلومات، ولا يمكن أن يعتمد على هذه المعلومات

المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه

الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- الدفع من تحت الحساب: يسمح البنك لزيونه أن يصبح حسابه مديناً في حدود مبلغ معين،

أي أن يغطي الحساب في حدود معينة.

2- الائتمان التعهدي: هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة إلى الزبون ويسعى أيضاً بالائتمان أو

بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة ويشمل ما يلي:-

- الاعتماد المستندي: هو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأداء الالتزامات

التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية، أي أن المصرف يضم ذمته إلى ذمة

¹ Sikder .I.Z, Wadud .A, Hasan .A, 2017, "Financial Development and Economic Growth in Bangladesh and India: Evidence from Cointegration and Causality Tests", Conference paper, Bangladesh Economic Association and M. H. Rahman, 2007, Financial Development—Economic Growth Nexus in Bangladesh, Bangladesh Bank Working Paper Series: WP 0707, 2007.

الزبون في أداء الالتزامات التي تنجم عن هذا الاعتماد، ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير.⁽¹⁾

- خطاب الضمان: تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات، ويعرف بأنه تعهد كتابي يتعهد البنك بكفالة أحد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث.

- بطاقة الائتمان: هي البطاقة التي تصدرها المصارف والتي تمكن حاملها من الحصول على حاجياته من البضائع ديناً.

3- الائتمان الإيجاري: يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب إلى المصرف، يتضمن عدد الأصل و نوعه، ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم تأجيله إلى المستفيد منه،

ونهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه.⁽²⁾

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية الحكومية والدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة إن منح الائتمان يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس متعارف عليها هي: غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، 1- الأمان: يجب أن يتوفر الأمان لأموال المصرف، والأطمئنان بأن هذا القرض الممنوح سوف يسترد في فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة بالمدة المحددة إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه بذمة الزبون مسؤولية في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر أو غير ذلك من شأنه أن يحد من صلاحيات أو خسائر الباحث قبل تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

2- الربح: يجب أن يكون الائتمان الممنوح يحقق أرباحاً صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.

3- السيولة: إن المصرف مائع الائتمان يجب أن يكون ذا مركز مالي يتصف بالسيولة.

4- التوافق: ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافقاً مع سياسة الدولة الاقتصادية.

رابعاً: تصنيف الائتمان المصرفي: يمكن تصنيف الائتمان المصرفي إلى:

1- الائتمان المصرفي من حيث الغرض منه، ويصنف إلى ما يلي:-⁽³⁾

¹ فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستثمارية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012.

² وليد عبيد عبد النبي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، 2018م.

³ آية نزار علي، دور البنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي، بحث مقدم كجزء من متطلبات شهادة البكالوريوس، جامعة القادسية، 2018م.

- الائتمان المصرفي للأغراض الاستهلاكية: يكون هذا الائتمان عبارة عن قروض أو سلف تمنح للأغراض الاستهلاكية كسواء منزل أو سيارة أو بعض السلع المعمرة أو غيرها، وأن المصارف تطلب أسعار فائدة أعلى لهذا النوع من القروض لأنه يتضمن مخاطرة أعلى.
- الائتمان المصرفي للأغراض الإنتاجية: يكون الغرض من هذا النوع من الائتمان إنتاجياً أي لغرض زيادة الإنتاج أو لزيادة المبيعات كسواء المواد الخام أو الآلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية وهذا النوع من الائتمان يكون فيه دعم للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾
- الائتمان المصرفي للأغراض التجارية: في مثل هذا النوع من الائتمان الممنوح يكون فيه استفادة لتسيير العمليات التجارية⁽²⁾ المختلفة، وكذلك تداول السلع محلياً ودولياً، أي في عمليات الاستيراد والتصدير وتسهيل العمليات التجارية.

2- الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الاقتصادية⁽³⁾ يصنّف إلى عدد من الأنشطة الاقتصادية

إخلاء مسؤولية وهي:-

أعدت هذه الدراسة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة. الائتمان المصرفي المقدم لقطاع التعدين والمهاجر. أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو المشقة أو المرحمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الائتمان المصرفي المقدم لقطاع البناء والتشييد. أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- الائتمان المصرفي المقدم لقطاع النقل والاتصالات.
- الائتمان المصرفي المقدم لقطاع التمويل.
- الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الخدمات.

¹ Raju Ahmed, et al., 2019, Banking Sector Development and Economic Growth in Bangladesh: An Empirical Analysis, Canadian Journal of Researcher's Society, Vol: 09, No: 01, 2019.

² Hshin .Y. L, Alan .R, 2006, "the Relationship between Economic Growth and Banking Sector Development", Banks and Bank Systems. Vol.1 No.2.

³ الصادق سعيدات وآخرون، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملية لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013م. أنظر أيضاً التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، العدد 55، لعام 2018م.

3- الائتمان المصرفي من حيث المدة الزمنية يصنف كما يلي:-

- قصير الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة تكون أقل من سنة واحدة.
- متوسط الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.
- طويل الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة طويلة⁽¹⁾ أي أكثر من خمس سنوات.

4- الائتمان المصرفي من حيث الضمان:

- بدون ضمانات: هو الائتمان الذي يمنح على أساس السمعة أو العلاقات الشخصية.
- بضمانات: يعد الضمان وسيلة تعطي المصرف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد ومن أهم هذه الضمانات هي الكمبيالات المحلية والخارجية أو الأوراق المالية، أو بضائع أو خطابات ضمان.

خامساً: مخاطر الائتمان

تعرف المخاطرة بأنها احتمال توقع الخسارة، أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع.⁽²⁾ وكذلك تعرف بأنها عوامل خارجية سلبية محتملة يتوقع إن تحدث تأخيراً شديداً في تحقيق الأهداف وأن تحول دون

أعدت هذه تحقيقتها. وتعرّف أيضا بأنها أي عنصر قد يؤدي إلى الإضرار أو الإخفاق في تحقيق الأهداف. أما مخاطر الائتمان فهي ما قد يتعرض إليه المصرف مانح الائتمان من خسارة نتيجة عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ المتاح من الائتمان. وكذلك تعرّف بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل بالمصروف بالوفاء بالتزاماته في حدود بنود التعاقد. وأن المخاطر الائتمانية لا تقتصر على القروض فقط، ولكنها تمتد إلى النشاطات الأخرى كالضمانات، والتعميدات، والتمويل الخارجي، أو عمليات الصرف أو الإيداعات لدى المصارف. وأن المخاطر التي تؤثر على المصارف في منح الائتمان متعددة يمكن إجمالها في الآتي:

1- مخاطر البيئة الخارجية: (3) هي المخاطر المتأتية من البيئة المحيطة للمصرف والتي ليس له القدرة على التأثير فيها أو السيطرة، عليها وان كان ذلك لا يعني عدم توفر الأدوات والوسائل لمواجهتها أو التكيف معها، وتتأثر هذه المخاطر بالتشريعات الحكومية والرقابة والإشراف.

¹ شهبناز حلال و وسام آيت عيسى ، دور البنوك في التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون ، جامعة عبدالرحمن ميرة، 2016م.

² Gautam .B.P, 2014 “Role of Financial Development in Economic Growth of Nepal: An Empirical Analysis”, NRB Working paper Series.

³ Furqani .H, Mulyany .R,2009, “Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia”, Journal of Economic Cooperation and Development, PP.59-74. See also, Abduh .M, Omar .A. M, 2012, “Islamic banking and Economic Growth: the Indonesian Experience”, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol.5 No.1, pp. 35-47.

- 2- مخاطر البيئة الاقتصادية: وتسمى المخاطر النظامية لمنح القروض، وتتضمن متغيرات عوامل السوق، وأسعار الفائدة، و مخاطر التضخم والكساد، والتعامل بالعملات الأجنبية، والمنافسة الدولية، والعملة والانفتاح الاقتصادي.
- 3- مخاطر المركز المالي للزبون: ⁽¹⁾ وتسمى المخاطر غير النظامية وهي العوامل التي يتعرض لها المصرف من عملية منح الائتمان للزبون معين نتيجة لاختلال في المركز المالي للزبون كانهخفاض الأرباح أو انعدامها، أو تراكم الديون أو عدم النجاح في أعماله التجارية وغيرها، لذلك يجب مراعاة العوامل التي تعكس مخاطر الائتمان قبل منحه. ⁽²⁾

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

¹ ريان محمد شمس الدين، محددات تمويل المشروعات ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة الخرطوم، 2012م.

² Gautam .B.P, 2014 “Role of Financial Development in Economic Growth of Nepal: An Empirical Analysis”, NRB Working paper Series.

الفصل الثاني

التمويل وأهميته الاقتصادية

أولاً: تعريف التمويل

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية،⁽¹⁾ حيث أنها تقدّم لذوي العجز المالي قروضاً لسد حاجتهم من النقود، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي. وقد تعدّدت تعريفات التمويل ومن ضمنها (1) أنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال، واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على الميزج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة. كما يعرف أيضاً (2) أنه توفير الأموال "السيولة النقدية" من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الانتاج أو الاستهلاك. ويعرف كذلك (3) أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد الميزج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

إخلاء مسؤولية
أعدت هذه ومن هنا يمكن القول أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها المتاح من الوقت المناسب (2) حسب حاجة المؤسسة، ويكون ذلك إما داخلياً أو خارجياً. (3) غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. **ثانياً: أهمية التمويل** فيما يتعلق بالتمتع بالكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة (4) خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها، وهذا ما سيتم إيضاحه في النقاط التالية:- قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو غير مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

1- مرحلة تمويل عملية الاستثمار:

¹ Raju Ahmed, etal, 2019, Banking Sector Development and Economic Growth in Bangladesh: An Empirical Analysis, Canadian Journal of Researcher's Society, Vol: 09, No: 01, 2019.

² محمد عثمان، وعائشة ويس، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016م.

³ Petkovski, Kjosevski, 2014, "Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe", Economic Research, Vol.27, No.1, pp. 55-66.

⁴ Abubakar .A, Gani .I. M, 2013, " Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria", Journal of Business Management and Social Science Research, Vol 2, No.4

وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي، حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة إلى تكوين رأس المال العامل المتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

2- مرحلة تمويل الإنتاج

وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات⁽¹⁾ التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الانتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، حيث يتم مزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة، وذلك بهدف إنتاج سلع وخدمات. وخلال هذه المرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام ويتم دفع أجور العمال، إضافة إلى تسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سواء كانت متغيرة أو ثابتة. ومعظم هذه النفقات يجب تغطيتها عن طريق توفير السيولة اللازمة لها.

3- مرحلة تمويل التسويق (البيع)

إخلاء مسؤولية
أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات تبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة⁽²⁾ وإعداد السلع للبيع، بحيث تمر عملية المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة التسويق بمراحل مختلفة، من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها، ثم توزيعها، ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل الدراسة كامل مسؤولية مقابلة الأخطاء لا تقبل أي قرارات أو توصيات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية المتكلم ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للمؤلفين فيها دون إشعار مسبق.

وبعد انتهاء عملية التسويق وتصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملياتها الإنتاجية من جديد.
من هنا يتضح أن للتمويل أهمية كبيرة لتغطية النفقات اللازمة وتحريك عجلة الإنتاج بمراحلها المختلفة الاستثمارية الثابتة أو المتغيرة أو الإنتاجية، أو التسويقية.

¹ فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012.

² المصدر السابق

ثالثاً: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن أحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم⁽¹⁾ ، إذ ينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المالية المتاحة واختيار الأنسب منها بما يحقق توازن بين العائد والمخاطر ، ولن يأتي ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها ، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

1- الملاءمة :

والمقصود بها الملاءمة بين أنواع الأموال المستخدمة⁽²⁾ ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال. فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل هو الهدف من قرار التمويل، فليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل، بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل، وذلك بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى الحدود الدنيا. أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي فيكون في هذه الحالة تمويله عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.

أعدت هذه الدراسة 2- المرونة: رقبة للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة من المحاسبين الشرعيين في ضوء المعلومات الواردة في الدراسة كاملة. بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال ، حيث يوجد بعض مصادر التمويل أكثر مرونة من غيرها، أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل، تبعاً للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها ، أي الملاءمة المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بتحديد مصدر التمويل المناسب والذي يتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراها مناسباً على مصدر استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

3- التوقيت:

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، عن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة بذلك وفورات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.⁽³⁾

¹ فاطمة الحاج قويدر مصدر السابق

² Medjahed .K, Gherbi .S, 2016, "The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA countries", Arab Economic and Business Journal. No. 2, pp 72-85

⁽³⁾ مرام الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة، 2012م. أنظر أيضاً: محمد عثمان، وعائشة ويس ، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016م.

4- الدخل

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة،⁽¹⁾ فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابياً يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل. كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.⁽²⁾

5- الخطر

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي. والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الافلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:-

- عند توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

إخلاء مسؤولية عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم ثم الملاك الممتازون ثم العاديون. أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من **البنك الأهلي** **وإبالتالي: يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة**⁽³⁾ وكلما اعتمدت المؤسسة على القروض، قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية للبنك الأهلي من أصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول. مات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

¹ ريان محمد شمس الدين، محددات تمويل المشروعات، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، جماعة الخرطوم، 2012م.

² المصدر السابق.

³ فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستثمارية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012.

الفصل الثالث

مؤشرات حول القطاع المصرفي السعودي

أولاً: نظرة على البنوك التجارية السعودية

- يتضح من الجدول رقم (1) أن مجموع فروع البنوك التجارية في المملكة كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018)م فقد ارتفع عدد البنوك التجارية من 1912 فرعاً بداية الفترة لحوالي 2083 فرعاً نهاية الفترة.
- كما يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد فروع البنوك في المنطقة الشرقية قد بلغ 366 فرعاً عام 2014م في حين بلغ نهاية عام 2018م 403 فروع .

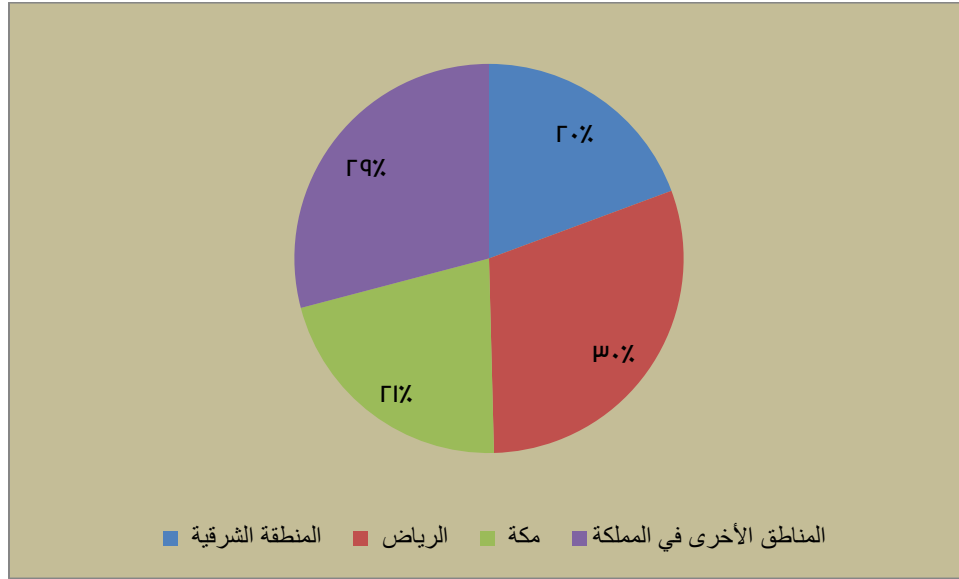
- كما يلاحظ من الشكل رقم (1) أن المنطقة الشرقية تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد فروع البنوك التجارية نهاية عام 2018م ، بنسبة بلغت ما يقارب ال 20% . فيما احتلت الرياض المرتبة الأولى

إخلاء مسؤولية
أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالاتحاد مع مجموعة من المعلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة وجيدة. لا تتضمن هذه الدراسة أي معلومات أو بيانات شخصية أو سرية أو غير ذلك من المعلومات المحمية بموجب القانون. لا تتضمن هذه الدراسة أي معلومات أو بيانات شخصية أو سرية أو غير ذلك من المعلومات المحمية بموجب القانون. لا تتضمن هذه الدراسة أي معلومات أو بيانات شخصية أو سرية أو غير ذلك من المعلومات المحمية بموجب القانون.

السنة	مجموع الفروع في المملكة (1)	المنطقة الشرقية (2)	الأهمية النسبية للمنطقة الشرقية (1)\(2) %	الرياض (3)	الأهمية النسبية للرياض (1)\(3) %	مكة (4)	الأهمية النسبية لمكة المكرمة (1)\(4) %	المناطق الأخرى في المملكة (5)	الأهمية النسبية لمكة المكرمة (1)\(5) %
2014	1912	366	19.1	386	20.2	412	21.5	748	39.1
2015	1989	384	19.3	611	30.7	429	21.6	565	28.4
2016	2038	393	19.3	623	30.6	439	21.5	583	28.6
2017	2079	405	19.5	631	30.4	442	21.3	601	28.9
2018	2083	403	19.3	630	30.2	444	21.3	606	29.1

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

شكل رقم (1): توزيع البنوك التجارية في المملكة نهاية العام 2018م



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من شرفاء المؤسسة الاقتصادية وما تضمنته من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والتشغيلية من خبراء المؤسسة الاقتصادية في الاعتبار. تشير الاحصائيات إلى أن الاحتياطيات المصرفية السعودية قد ارتفعت من 213073 مليون ريال نهاية العام 2014م لتبلغ نحو 218566 مليون ريال عام 2018م. (الجدول رقم (2)). كما بلغت إجمالي الموجودات في العام 2014م نحو 2132577 مليون ريال وبلغت في العام 2018م ما يقارب الـ 2363398 مليون ريال. ويلاحظ في هذا السياق، أن الموجودات كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018)م. دراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- كما يتضح من الجدول رقم (2) أن مطلوبات البنوك التجارية السعودية من القطاع الخاص قد بلغت نهاية عام 2014م ما يقارب الـ 1256210 ملايين ريال ، فيما بلغت نهاية العام 2018م نحو 1434891 مليون ريال.
- ونشير هنا أن الأهمية النسبية لمطلوبات البنوك التجارية من القطاع الخاص السعودي قد تذبذبت خلال الفترة (2014-2018) م ، حيث بلغت نحو 58.9% نهاية العام 2014م ، وتزايدت خلال الفترة (2015-2016) م ، حيث بلغت خلال هذه السنوات 62.1% و 62.3% على التوالي . ثم انخفضت هذه النسبة خلال العام 2017م وبلغت 60.4% . ولكنها زادت نهاية العام 2018م وبلغت 60.7% . (الجدول رقم(2)).

جدول رقم (2): مؤشرات* حول موجودات البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (2014-2018)م

مليون ريال

السنة	الاحتياطيات المصرفية (1)	الموجودات الأجنبية (2)	مطلوبات من القطاع العام (3)	مطلوبات من القطاع الخاص (4)	إجمالي الموجودات (5)	الأهمية النسبية للقطاع الخاص (%) (4)\(5) %
2014	213073	251613	98949	1256210	2132577	58.9
2015	146238	316710	124977	1371925	2208768	62.1
2016	236704	225838	227428	1405474	2256334	62.3
2017	239371	242362	301135	1393699	2305760	60.4
2018	218566	221085	352062	1434891	2363398	60.7

* لا تشمل جميع الموجودات لدى البنوك التجارية.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

ثالثاً: تطور الودائع المصرفية السعودية حسب النوع

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة - يتضح من الجدول رقم (3) أن الودائع الزمنية والادخارية قد تزايدت بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2016) م حيث ارتفعت من 398743 مليون ريال نهاية عام 2014م في حين بلغت 491595 مليون ريال في عام 2016م. ولكنها انخفضت في العامين التاليين وبلغت 447827 و 439023 مليون ريال للعامين 2017م و 2018م على التوالي. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية استشارة أو تقرير أو نصيحة أو خدمة مقدمة أو مستخدمة أو غير ذلك من الخدمات المقدمة من قبل غرفة الشرقية. إن هذا الشأن، وتبني غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتزام أو التزامات أو أي نوع من أنواع الالتزامات أو أي نوع من أنواع الالتزامات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية استشارة أو تقرير أو نصيحة أو خدمة مقدمة أو مستخدمة أو غير ذلك من الخدمات المقدمة من قبل غرفة الشرقية. إن هذا الشأن، وتبني غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتزام أو التزامات أو أي نوع من أنواع الالتزامات أو أي نوع من أنواع الالتزامات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات

- ويتضح من الشكل رقم (1) والذي يبين توزيع الودائع المصرفية السعودية حسب القطاع نهاية العام 2018م أن الودائع تحت الطلب تحتل المرتبة الأولى بين مكونات الودائع المصرفية بنسبة بلغت حوالي 56% . فيما جاءت الودائع الزمنية والادخارية في المرتبة الثانية بأهمية نسبية بلغت 24% . فيما حلت الودائع الأخرى شبه النقدية بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي 10%.

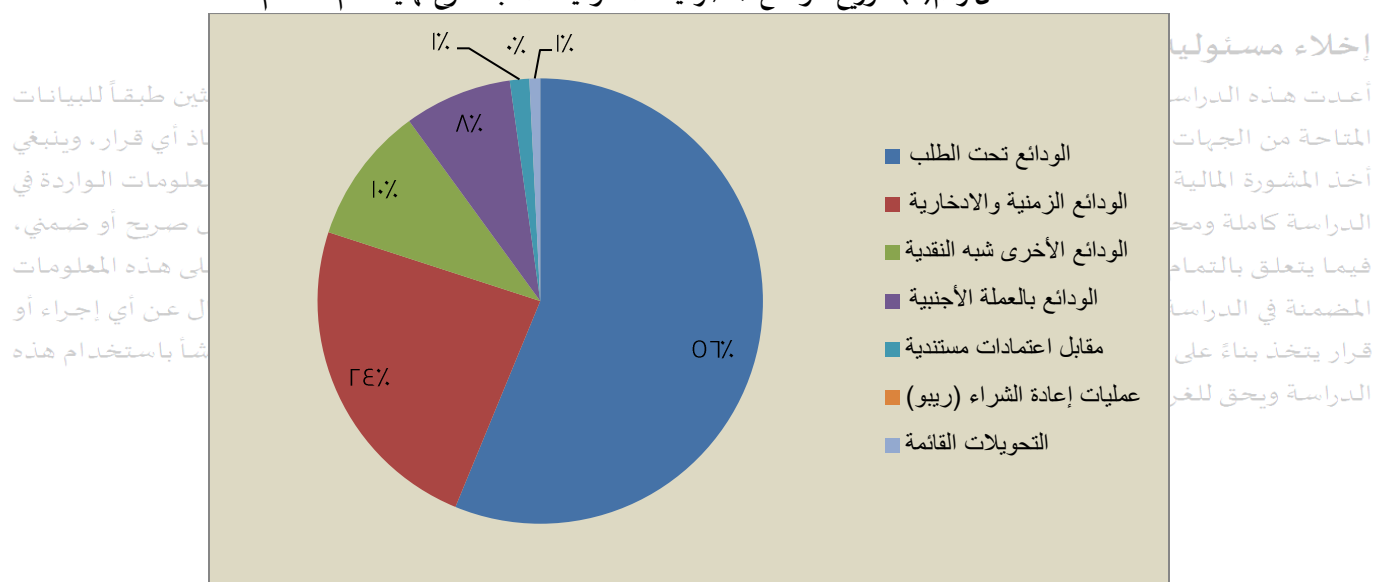
جدول رقم (3): تطور الودائع المصرفية السعودية حسب النوع خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)

السنة	الودائع تحت الطلب	الودائع الزمنية والادخارية	الودائع الأخرى شبه النقدية	الودائع بالعملة الأجنبية	مقابل اعتمادات مستندية	عمليات إعادة الشراء (ريبو)	التحويلات القائمة
2014	989174	398743	187661	157414	14028	70	16150
2015	976231	434501	194036	160989	16284	14	16749
2016	974094	491595	151321	123019	18052	81	10169
2017	1000105	447827	171130	138979	68496	51	13604
2018	1037790	439023	184271	144451	25980	0	14440

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

شكل رقم (1): توزيع الودائع المصرفية السعودية حسب النوع نهاية عام 2018م



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

رابعاً: تطور الودائع المصرفية السعودية حسب القطاع

- يتضح من الجدول رقم (4) أن ودائع القطاع الخاص قد تزايدت بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2016) م حيث ارتفعت من نحو 1221838 مليون ريال نهاية العام 2014م إلى أن بلغت 1304465 مليون ريال في عام 2016م. ولكنها انخفضت في عام 2017م، وبلغت 1269698 مليون ريال. ومن ثم ارتفعت في العام 2018م وبلغت 1318420 مليون ريال.

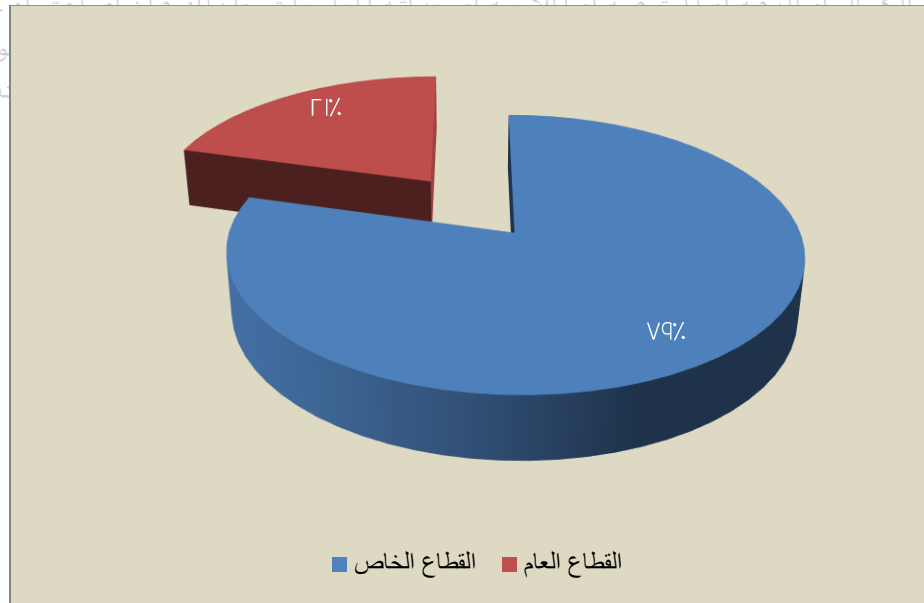
- ويتضح من الشكل رقم (2) والذي يبين توزيع الودائع المصرفية السعودية حسب القطاع خلال العام 2018م أن ودائع القطاع الخاص تشكل حوالي 79.0 % من إجمالي الودائع نهاية العام 2018م.

جدول رقم (4): تطور الودائع المصرفية السعودية حسب القطاع خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي الودائع
(1)	(2)	(3)	
2014	1221838	353740	1575579
2015	1256308	348459	1604768
2016	1304465	312546	1617010
2017	1269698	349364	1619062
2018	1318420	342664	1661084

شكل رقم (2): توزيع الودائع المصرفية السعودية حسب القطاع خلال العام 2018م



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

خامساً: تطور مطلوبات البنوك التجارية السعودية من القطاع الخاص

- يتضح من الجدول رقم (5) أن مطلوبات البنوك التجارية السعودية من القطاع الخاص السعودي قد تزايدت بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2016) م حيث ارتفعت من نحو 1256210 مليون ريال بداية الفترة إلى أن بلغت نحو 1405474 مليون ريال في عام 2016 م . ولكنها انخفضت بشكل طفيف في عام 2017 م، حيث بلغت نحو 1393699 مليون ريال.. ولكنها زادت في العام 2018 م وبلغت 1434891 مليون ريال نهاية العام.
- كما يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الائتمان المصرفي من البنوك التجارية قد تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2016) م ، حيث بلغ 1204831 مليون ريال في عام 2014 م و نحو 1322809 ملايين ريال و 1351407 ملايين ريال للأعوام 2015 م و 2016 م وعلى التوالي. ولكنه انخفض في العام 2017 م ، حيث بلغ 1339812 مليون ريال. في حين تزايد في العام 2018 م وبلغ 1378764 مليون ريال نهاية العام.

إخلاء مسؤولية ويتضح من الشكل رقم (3) والذي يبين توزيع الائتمان المصرفي نهاية عام 2018 م أن بند القروض أعدت هذه الدراسة والسلف يستجوز على معظم الائتمان المصرفي في المملكة ، حيث بلغت الأهمية النسبية له نحو 95 % وفقاً للبيانات المتاحة من الجهات الـ % : فيما احتلت الاستثمارات في الأوراق المالية المرتبة الثانية بنسبة بلغت نحو 4 % من إجمالي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتأهيلية وشهرها من المنتسبين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

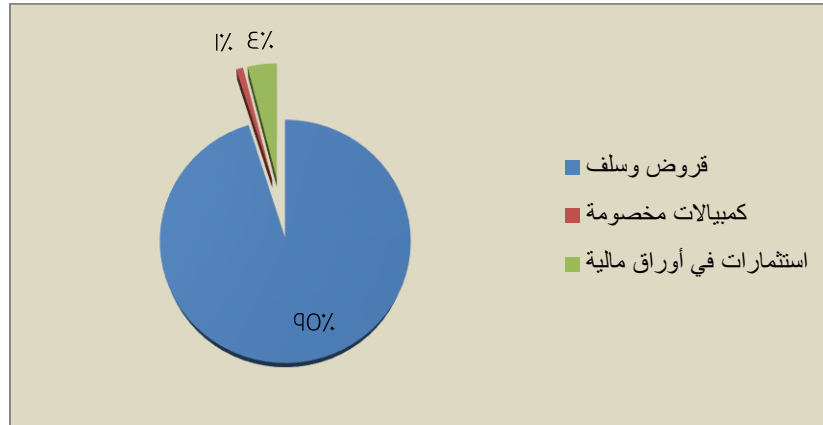
جدول رقم (5) : توزيع مطلوبات البنوك التجارية السعودية من القطاع الخاص
خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)

السنة	إجمالي المطلوبات (1)	الائتمان المصرفي (2)	الأهمية النسبية للائتمان (1)\(2) %	قروض وسلف (3)	الأهمية النسبية للقروض (1)\(3) %	كمبيالات مخصومة (4)	الأهمية النسبية للكمبيالات (1)\(4) %	استثمارات في أوراق مالية (5)	الأهمية النسبية للاستثمارات (1)\(5) %
2014	1256210	1204831	95.91	1194520	95.09	10311	0.82	51380	4.09
2015	1371925	1322809	96.42	1308199	95.35	14611	1.06	49116	3.58
2016	1405474	1351407	96.15	1337343	95.15	14064	1.00	54067	3.85
2017	1393699	1339812	96.13	1327256	95.23	12556	0.90	53887	3.87
2018	1434891	1378764	96.09	1365521	95.17	13243	0.92	56128	3.91

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي، الأعداد 53، 54، 55

الشكل رقم (3) توزيع الائتمان المصرفي نهاية العام 2018م



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55 .

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

الفصل الرابع

دور الائتمان المصرفي في تمويل نمو الاقتصاد السعودي

أولاً: تطور الائتمان المصرفي حسب الأجل

- يتضح من الجدول رقم (6) أن الائتمان قصير الأجل قد تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2016) م ، حيث بلغ في عام 2014م نحو 621308 ملايين ريال، في حين بلغ نهاية العام 2016م نحو 702327 مليون ريال ولكنه انخفض بشكل طفيف في العام 2017م، حيث بلغ 692221 مليون ريال غير أنه ارتفع نهاية عام 2018م وبلغ 707104 ملايين ريال.

- كما يلاحظ من الجدول رقم (6) أن الائتمان متوسط الأجل قد تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2017)م ولكنه انخفض في عام 2018م ليبلغ 224653 مليون ريال. أما بالنسبة للائتمان طويل الأجل فقد كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2016) م حيث ارتفع من 391594 مليون ريال نهاية العام 2014م ليبلغ 433237 مليون ريال نهاية العام 2016م . ويشار هنا أن العام 2017م قد شهد انخفاضاً في حجم الائتمان طويل الأجل وبلغ 428724 مليون ريال ولكنه ارتفع بشكل كبير في إخراج مسؤولية العام 2018م وبلغ نحو 494140 مليون ريال.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والمحاسبية في الاعتبار عند استخدامها. في حين بلغت حصة الائتمان طويل الأجل نحو 34.7% من إجمالي الدراسة كاملة ومحدد الائتمان يليه الائتمان متوسط الأجل بنسبة 15.8% فقط. بيانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتعامل أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية الباحثين، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مبالغ خلال الفترة (2014-2018)م خسارة أو ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

(مليون ريال)

السنة	المجموع (1)	قصير الأجل (2)	النسبة لقصير الأجل (1)\(2) %	متوسط الأجل (3)	النسبة لمتوسط الأجل (1)\(3) %	طويل الأجل (4)	النسبة لطويل الأجل (1)\(4) %
2014	1250646	621308	49.7	237744	19.0	391594	31.3
2015	1361629	685174	50.3	241457	17.7	434998	31.9
2016	1400419	702327	50.2	264855	18.9	433237	30.9
2017	1386530	692221	49.9	265585	19.2	428724	30.9
2018	1425896	707104	49.6	224653	15.8	494140	34.7

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55

ثانياً: تطور القروض العقارية

- يتضح من الجدول رقم (7) أن حجم إجمالي القروض العقارية كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018) م حيث ارتفع من 158984 مليون ريال نهاية عام 2014م ليبلغ 240225 مليون ريال نهاية العام 2018م.
- كما يلاحظ من الجدول رقم (7) أن قروض الشركات كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2016) م حيث بلغت نهاية العام 2016م حوالي 96289 مليون ريال مقارنة بالعام 2014 والذي بلغ حجم القروض فيه 64743 مليون ريال فقط. ويذكر أن القروض للشركات قد بلغت نحو 90057 مليون ريال و 98861 مليون ريال لعامي 2017م و2018م على التوالي. بالنسبة لقروض الأفراد فقد كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018) م، حيث بلغت نهاية العام 2014م نحو 94241 وبلغت نحو 141364 مليون ريال نهاية العام 2018م. (جدول رقم(7))
- كما يتضح من الشكل رقم(4) أن نصيب قروض الأفراد يفوق نصيب قروض الشركات، حيث بلغ نصيب كل منهما نهاية العام 2018م نحو 59% و41% على التوالي.

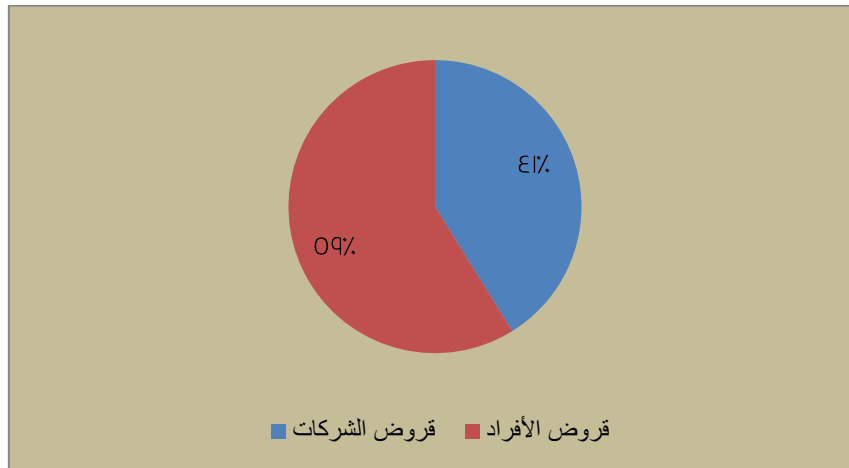
إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والعبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.

السنة	إجمالي القروض (1)	قروض الشركات (2)	الأهمية النسبية لقروض الشركات (2)\(1)%	قروض الأفراد (3)	الأهمية النسبية لقروض الأفراد (3)\(1)%
2014	158984	64743	40.7	94241	59.3
2015	186464	84257	45.2	102207	54.8
2016	206771	96289	46.6	110582	53.3
2017	211499	90057	42.6	121442	57.4
2018	240225	98861	41.2	141364	58.8

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد55

شكل رقم (4) : توزيع القروض العقارية حسب القطاع نهاية عام 2018م



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد 55.

ثالثاً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التشييد والبناء

- يتضح من الجدول رقم (8) أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع التشييد والبناء قد كان متذبذباً خلال **إخلاء مسؤولية** الفترة (2014-2018)م، حيث بلغت أعلى قيمة له نهاية العام 2015م ، والبالغة 105834 مليون ريال. أعدت هذه الدراسة بغرفة الشرقية لتتضمن من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الخصائص والخصائص في هذا الشأن. وتأتي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ومحدثة في إطار ذاتها أو غيرها من البيانات أو أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمويل من الجدول المذكور أيضاً (جدول رقم (8))، أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع التشييد والبناء في المضمنة في الدراسة يمكن أن تكون غير كافية لتكوين فكرة الشريعة السعودية أو غيرها من الأبحاث أو إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إخطار مسبق. أنشطته.

جدول رقم(8): الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التشييد والبناء في المملكة خلال الفترة(2014-2018)م

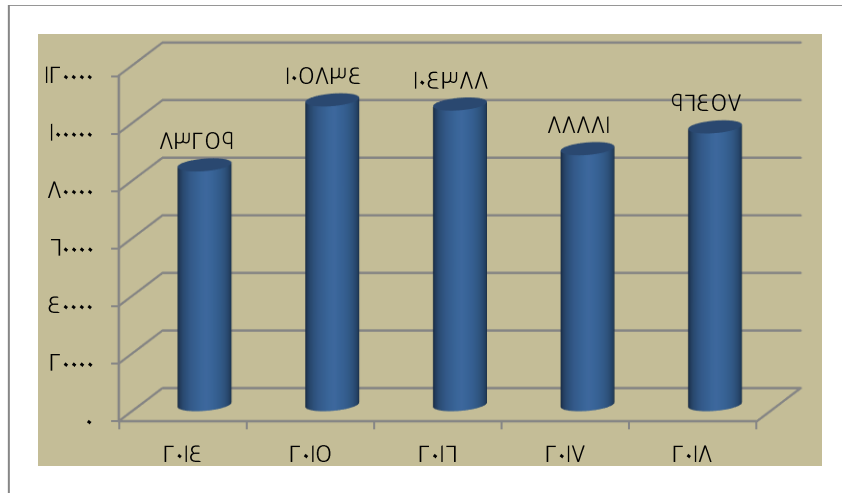
(مليون ريال)

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح لقطاع التشييد والبناء (2)	الأهمية النسبية (2)\(1) % (3)	الناتج الإجمالي لقطاع التشييد والبناء (4)	الأهمية النسبية للائتمان إلى ناتج قطاع التشييد والبناء (2)\(4) % (4)
2014	1204831	83259	6.91	120213	69.26
2015	1322809	105834	8.00	125184	84.54
2016	1351407	104388	7.72	121203	86.13
2017	1339812	88881	6.63	117259	75.80
2018	1378764	96457	7.00	113667	84.86

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

شكل رقم (5): تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التشييد والبناء في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

إخلاء مسؤولية

رابعاً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الزراعي

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للأبحاث ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعبر هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الاختصاف والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرار أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. كما يلاحظ من الجدول رقم (9) أن نصيب الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من إجمالي الائتمان قد المضمنة في الدراسة يتراوح بين 0.84 % و 1.07 % خلال الفترة (2014-2018)م. رقية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

جدول رقم (9) الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الزراعي في المملكة خلال الفترة

(2014-2018)م

(مليون ريال)

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (2)	الأهمية النسبية (2)\(1) % (3)
2014	1204831	11573	0.96
2015	1322809	11080	0.84
2016	1351407	12778	0.95
2017	1339812	12249	0.91
2018	1378764	14705	1.07

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

خامساً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الصناعي

- يتضح من الجدول رقم (10) أن حجم الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي قد كان متذبذباً خلال الفترة (2014-2018)م، حيث بلغت أعلى قيمة له نهاية العام 2016م ، والبالغة 1351407 ملايين ريال. (الجدول رقم(10) والشكل رقم ((6)).
- كما يلاحظ من الجدول رقم (10) أن نصيب الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 12.00% و13.15% خلال الفترة (2014-2018)م.
- ويتضح من الجدول رقم(10) أيضاً، أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي ناتج القطاع قد وصلت أعلى مستوى لها نهاية العام 2015م، حيث بلغت نحو 57.80 % مما يشير إلى اعتماد القطاع الصناعي على القروض من البنوك التجارية لتمويل أنشطته.

جدول رقم (10) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الصناعي في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

إخلاء مسؤولية

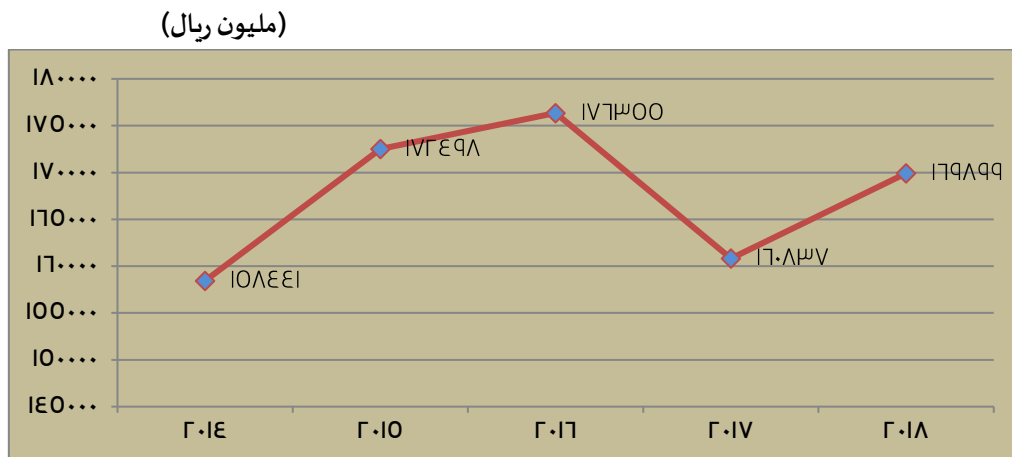
السنة	إجمالي الائتمان	الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي	الأهمية النسبية (1)/(2)	الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي*	الأهمية النسبية للائتمان إلى ناتج القطاع الصناعي (4)/(2)
2014	1204831	158441	13.15	279987	56.59

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي (2)	الأهمية النسبية (1)/(2) (3)	الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي* (4)	الأهمية النسبية للائتمان إلى ناتج القطاع الصناعي (4)/(2) %
2014	1204831	158441	13.15	279987	56.59
2015	1322809	172498	13.04	298442	57.80
2016	1351407	176355	13.05	307987	57.26
2017	1339812	160837	12.00	311982	51.55
2018	1378764	169899	12.32	319550	53.17

*الصناعات التحويلية

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

شكل رقم (6) تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع الصناعي في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

خامساً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التعدين

- يلاحظ من الجدول رقم (11) أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع التعدين كان متذبذباً خلال الفترة (2014-2018)م، حيث بلغت أعلى قيمة له نهاية العام 2015م، والبالغة 21205 ملايين ريال. (الجدول رقم (11) والشكل رقم (7)).
- كما يلاحظ من الجدول رقم (10) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع التعدين من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 1.11% و 1.68% خلال الفترة (2014-2018)م. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة قطاع التعدين هي قليلة نسبياً إذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. اعتماداً على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة - كما يتبين من الجدول رقم (11) أيضاً، أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح كنسبة من إجمالي ناتج أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على القطاع قد وصلت أعلى مستوى لها نهاية العام 2015م، حيث بلغت نحو 2.09% فقط. قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

جدول رقم (11): الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التعدين في المملكة

خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)

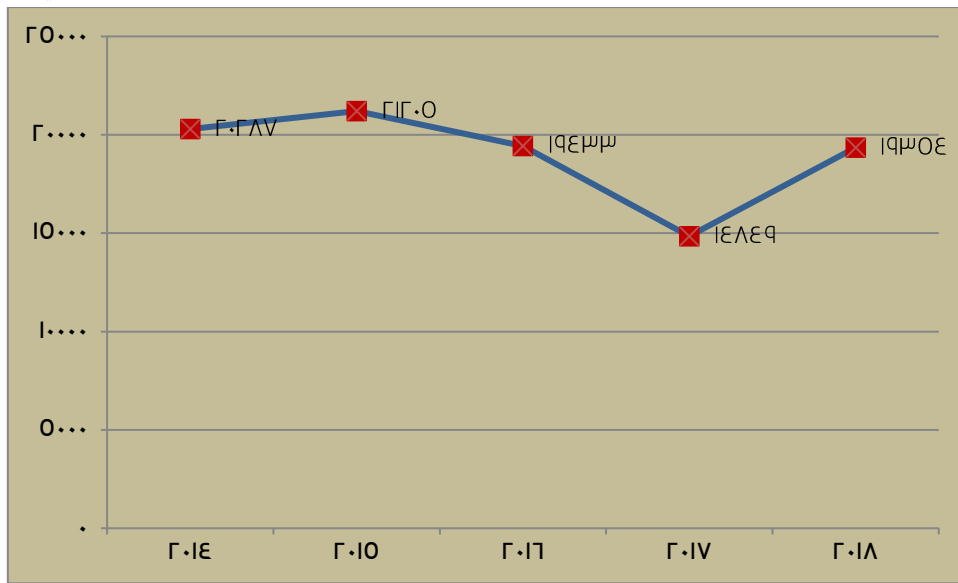
السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح لقطاع التعدين (2)	الأهمية النسبية (2)\(1) % (3)	الناتج الإجمالي لقطاع التعدين (4)	الأهمية النسبية للائتمان إلى ناتج قطاع التعدين (2)\(4) % (5)
2014	1204831	20287	1.68	972729	2.09
2015	1322809	21205	1.60	1018485	2.08
2016	1351407	19433	1.44	1046785	1.86
2017	1339812	14849	1.11	1010104	1.47
2018	1378764	19354	1.40	1042758	1.86

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

شكل رقم (7) : تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التعدين في المملكة

خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

إخلاء مسؤولية

سادساً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الماء والكهرباء والغاز

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للائتمانية ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والبحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتبني غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة وفقاً لما هو متاح في إعدادها. ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة أداة للتنبؤ أو التقييم أو الضماني. فيما يتعلق بالتمام 51657 مليون ريال. (الجدول رقم (12) والشكل رقم (8)). للمعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية حشارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو حشارة أرباح قد تلحق باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة الائتمانية قد تراوح بين 3.00% و 3.79% خلال الفترة (2014-2018)م، وكانت هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2014-2017)م وبلغ أعلى مستوى لها في عام 2017م بنحو 3.79%. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة قطاع (الماء والكهرباء والغاز) في تزايد وبعبارة أخرى أن القطاع يعتمد بصورة تدريجية بشكل أكبر على البنوك التجارية في تمويل أنشطته هذا على الرغم من أن نصيب الائتمان من إجمالي الائتمان هي ضئيلة نسبياً مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

- كما يتبين من الجدول رقم (12) أيضاً، أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز كنسبة من إجمالي ناتج القطاع وصلت أعلى مستوى لها نهاية العام 2018م، حيث بلغت نحو 149.25%.

جدول رقم (12): الأهمية النسبية للانتماء الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الماء والكهرباء والغاز في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

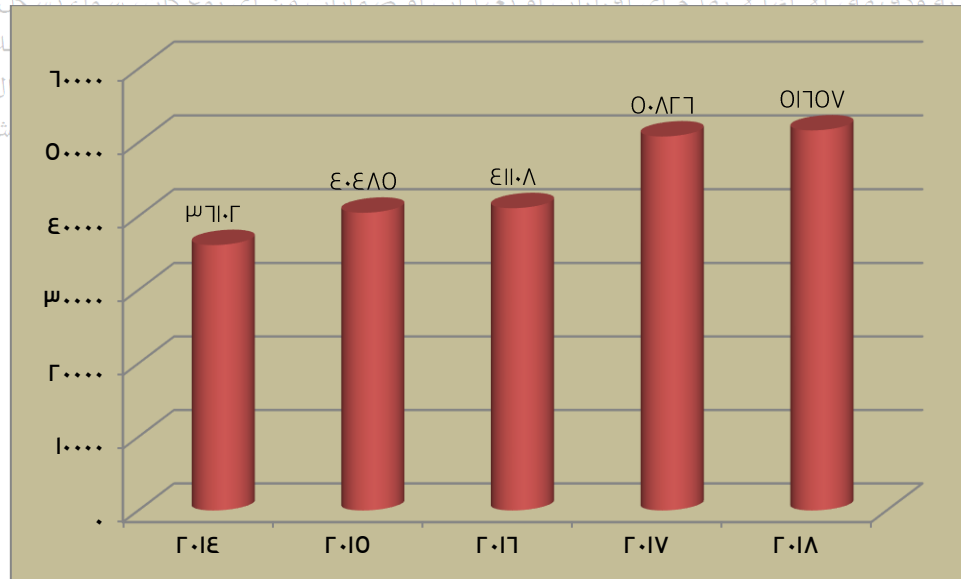
(مليون ريال)

السنة	إجمالي الانتماء (1)	الانتماء الممنوح لقطاع الماء والكهرباء (2)	الأهمية النسبية (2)/(1) % (3)	الناتج الإجمالي لقطاع الماء والكهرباء (4)	الأهمية النسبية للانتماء إلى قطاع الكهرباء (4)/(2) % (5)
2014	1204831	36102	3.00	31282	115.41
2015	1322809	40485	3.06	32928	122.95
2016	1351407	41108	3.04	33688	122.03
2017	1339812	50826	3.79	34132	148.91
2018	1378764	51657	3.74	34611	149.25

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالتعاون مع البنوك الممنوحة من البنوك التجارية لقطاع الماء والكهرباء والغاز المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تتحمل هذه الدراسة مسؤولية أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة وموثوقة. إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو توصيات أو ضمانات من أي نوع كانت. ولا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات فيما يتعلق بالتمويل المضمنة في الدراسة. قرار يتخذ بناءً على الدراسة ويحق للغرفة



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

سابعاً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التجارة

- يلاحظ من الجدول رقم (13) أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع التجارة كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2017)م، حيث بلغت أعلى قيمة له نهاية العام 2017م ، والبالغة 312418 مليون ريال. (الجدول رقم (13) والشكل رقم (9)).
- كما يلاحظ من الجدول رقم (13) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع التجارة من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 21.22% و 23.32 % خلال الفترة (2014-2018)م. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة قطاع التجارة هي مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- كما يتبين من الجدول رقم (13) أيضاً، أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع التجارة التعدين كنسبة من إجمالي ناتج القطاع بلغت أعلى مستوى لها نهاية العام 2017م ، حيث بلغت نحو 136.20 %.

جدول رقم (13): الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التجارة في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

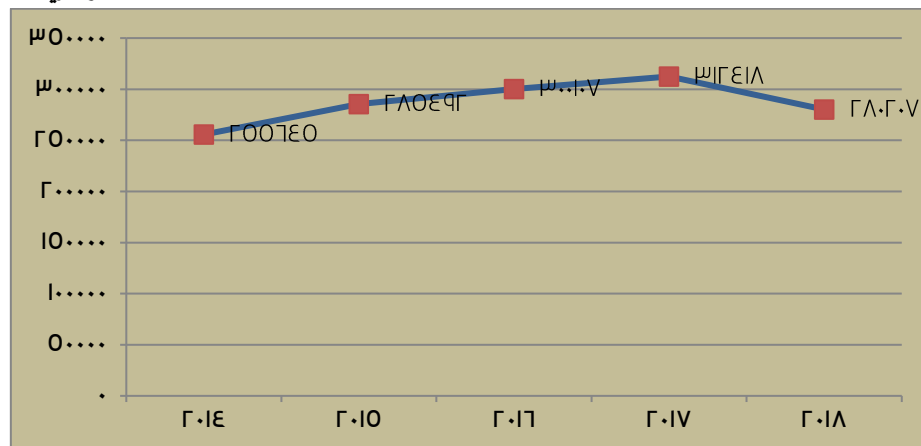
(مليون ريال)

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح لقطاع التجارة (2)	الأهمية النسبية % (1)/(2) (3)	الناتج الإجمالي لقطاع التجارة (4)	الأهمية النسبية للائتمان إلى ناتج لقطاع التجارة (4)/(2) %
2014	1322809	255645	21.22	225420	113.41
2015	1351407	285492	21.51	231744	123.19
2016	1339812	300107	22.21	228074	131.58
2017	1339812	312418	23.32	229378	136.20
2018	1378764	280207	20.32	231170	121.21

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

شكل رقم (9): تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التجارة في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

ثامناً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع النقل والاتصالات

- يلاحظ من الجدول رقم (14) أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع النقل والاتصالات كان متذبذباً خلال الفترة (2014-2018)م، حيث بلغت أعلى قيمة له نهاية العام 2017م، والبالغة 47614 مليون ريال في حين كانت أدنى مستوى له في العام 2016م و، حيث بلغت 40411. (الجدول رقم (14) والشكل رقم (10)).

- كذلك يلاحظ من الجدول رقم (14) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع النقل والاتصالات من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 2.99% و 3.59% خلال الفترة (2014-2018)م، وبلغ أعلى مستوى له في عام 2014م نحو 3.59%. (جدول رقم (14)). وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة قطاع النقل ضئيلة نسبياً، وهذا يشير إلى أن قطاع النقل والاتصالات يعتمد بنسبة قليلة على التمويل من البنوك التجارية.

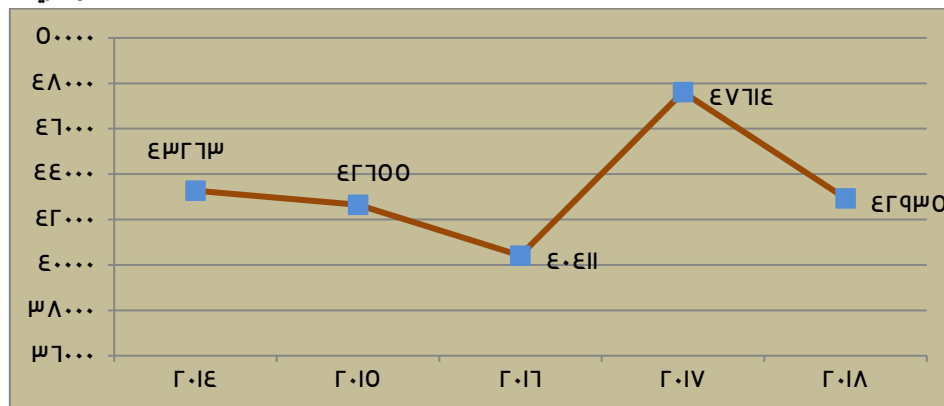
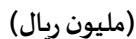
- كما يتبين من الجدول رقم (14) أيضاً، أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع النقل والاتصالات

إخلاء مسؤولية: أعدت هذه الدراسة من قبل مركز المعلومات والدراسات في غرفة الشرقية بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية المتلقي، ولا تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبجة الغفلة تعديلاً. هذا الدراسة أو جزءاً منها، إشعار مسبقاً.

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح لقطاع النقل والاتصالات (2)	الأهمية النسبية (1)/(2) (3)	الناتج الإجمالي لقطاع النقل والاتصالات (4)	الأهمية النسبية للائتمان إلى ناتج قطاع النقل والاتصالات (4)/(2) (%)
2014	1204831	43263	3.59	136602	31.67
2015	1322809	42655	3.22	144519	29.52
2016	1351407	40411	2.99	148467	27.22
2017	1339812	47614	3.55	151789	31.37
2018	1378764	42935	3.11	154349	27.82

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

شكل رقم (10): تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع النقل والاتصالات في المملكة خلال الفترة (2014- 2018)م



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

تاسعاً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع شركات التمويل

- يلاحظ من الجدول رقم (15) أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع شركات التمويل كان متناقصاً خلال الفترة (2014-2016) م وتزايد خلال العامين اللاحقين 2017م و2018م، حيث بلغت أعلى قيمة له نهاية العام 2018م ، و البالغة 37232 مليون ريال. (الجدول رقم(15) والشكل رقم (11)).

- كما يلاحظ من الجدول رقم (15) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع شركات التمويل من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 2.35% و 2.92 % فقط خلال الفترة (2014-2018)م. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة قطاع التمويل منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

جدول رقم (15) الأهمية النسبية للانتماء الممنوح من البنوك التجارية لقطاع شركات التمويل في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

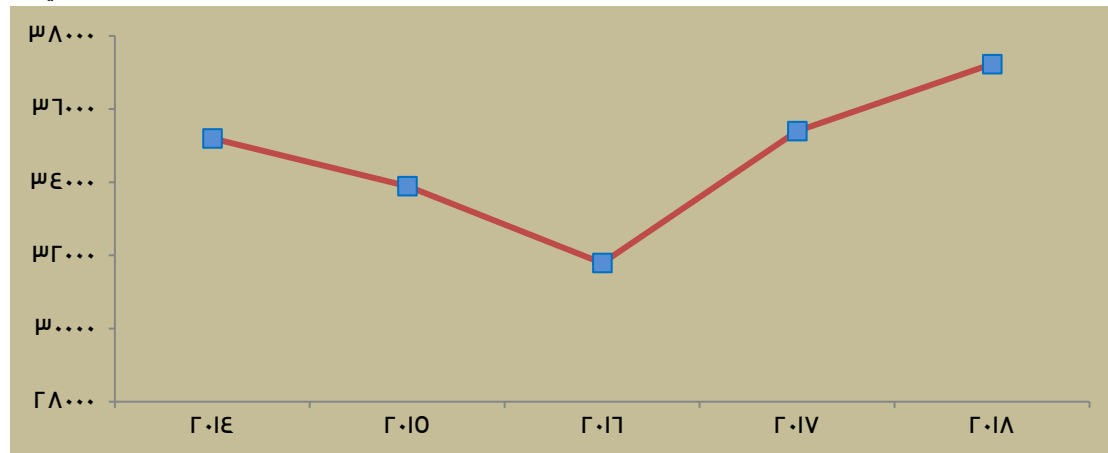
(مليون ريال)

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح لقطاع شركات التمويل (2)	الأهمية النسبية (2)\(1)%
2014	1204831	35196	2.92
2015	1322809	33890	2.56
2016	1351407	31789	2.35
2017	1339812	35398	2.64
2018	1378764	37232	2.70

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55

شكل رقم(11): تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع شركات التمويل في المملكة خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

عاشراً: تطور حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الخدمات

أعدت هذه الدراسة -غرفة الشرقية للاقتصاديات- لتتضمن في المعلومات ومعلومات القطاع الأصيل، وفقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعبر هذه الدراسة عن وجهة نظر غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ونسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو النقص أو الدقة أو الموضوعية أو الملائمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية حسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو حسارة أرباح قد تلحق باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- لاحظ من الجدول رقم (16) أن حجم الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات كان متزايداً خلال العامين (2017م و2018م) بعد أن شهد تناقصاً ضئيلاً نهاية العام 2016م وبلغ أدنى مستوى له بداية الفترة (العام 2014م)، وبلغ 60325 مليون ريال فيما بلغ أعلى مستوى له في العام 2018م نحو 77356 مليون ريال. (الجدول رقم(16) والشكل رقم(12)).

كما يلاحظ من الجدول رقم (16) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 5.01% و 5.61% خلال الفترة (2014-2018)م. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة قطاع التمويل متوسطة نسبياً إذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

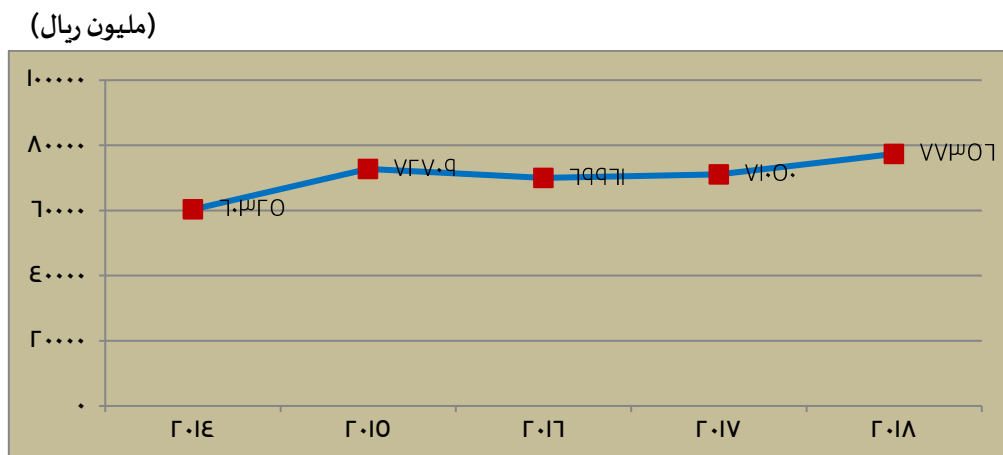
جدول رقم(16): الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الخدمات خلال الفترة (2014-2018)م

(مليون ريال)

السنة	إجمالي الائتمان (1)	الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات (2)	الأهمية النسبية (1)\(2) %
2014	1204831	60325	5.01
2015	1322809	72709	5.50
2016	1351407	69961	5.18
2017	1339812	71050	5.30
2018	1378764	77356	5.61

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54، 55.

شكل رقم (12): تطور الائتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الخدمات خلال الفترة (2014-2018)م



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، الأعداد 53، 54.55

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

النتائج:

فيما يلي أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- (1) أن مجموع فروع البنوك التجارية في المملكة كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018) م فقد ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من 1912 فرعاً بداية الفترة إلى نحو 2083 فرعاً نهاية الفترة.
- (2) أن المنطقة الشرقية تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد فروع البنوك التجارية نهاية عام 2018م، بنسبة بلغت ما يقارب 20%. فيما احتلت الرياض المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو 30% ومنطقة مكة المكرمة نحو 21%.
- (3) أن الأهمية النسبية لمطلوبات البنوك التجارية من القطاع الخاص السعودي فقد تذبذبت خلال الفترة (2014-2018) م ، حيث بلغت نحو 58.9% نهاية العام 2014 م ، وتزايدت خلال عامي 2015م و2016م ، حيث بلغت نحو 62.1% و 62.3% على التوالي . وقد انخفضت هذه النسبة خلال العام 2017م وبلغت 60.4% . ولكنها زادت في العام 2018م وبلغت 60.7%.
- (4) يبين توزيع الائتمان المصرفي نهاية عام 2018 م أن بند القروض والسلف يستحوذ على معظم الائتمان المصرفي في المملكة ، حيث بلغت الأهمية النسبية له نحو 95% . فيما احتل بند الاستثمارات في الأوراق المالية المرتبة الثانية بنسبة 4% من إجمالي الائتمان المصرفي نهاية العام. أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومعدّتها وفقاً للمعيار الذي يقرره في قراراتها أو صيغتها التي يقرها، أو أي صيغة أخرى أو ضمني. فيما يتعلق بالتصنيفات المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومعدّتها وفقاً للمعيار الذي يقرره في قراراتها أو صيغتها التي يقرها، أو أي صيغة أخرى أو ضمني. فيما يتعلق بالتصنيفات المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومعدّتها وفقاً للمعيار الذي يقرره في قراراتها أو صيغتها التي يقرها، أو أي صيغة أخرى أو ضمني.
- (5) أن حجم إجمالي القروض العقارية كان في تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018) م حيث ارتفع من 158984 مليون ريال نهاية عام 2014م ليبلغ 240225 مليون ريال نهاية العام 2018م. م. اعتماداً على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو استخدامها في أي قرار أو إجراء أو صيغة أخرى أو ضمني. فيما يتعلق بالتصنيفات المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومعدّتها وفقاً للمعيار الذي يقرره في قراراتها أو صيغتها التي يقرها، أو أي صيغة أخرى أو ضمني.
- (6) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع التشييد والبناء من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 6.63% و 8.00% خلال الفترة (2014-2018) م.
- (7) أن نصيب الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 0.84% و 1.07% خلال الفترة (2014-2018) م.
- (8) أن نصيب الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 12.00% و 13.15% خلال الفترة (2014-2018) م. كما أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي ناتج القطاع، وصلت أعلى مستوى لها نهاية العام 2015م، حيث بلغت نحو 57.80% مما يشير إلى اعتماد القطاع الصناعي على القروض من البنوك التجارية لتمويل أنشطته.
- (9) أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع التعدين كنسبة من إجمالي ناتج القطاع وصلت أعلى مستوى لها نهاية العام 2015م ، حيث بلغت نحو 2.09% فقط .
- (10) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 3.00% و 3.74% خلال الفترة (2014-2018) م.

(11) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع التجارة من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 21.22% و 23.32% خلال الفترة (2014-2018)م. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة القطاع مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

(12) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع شركات التمويل من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 2.35% و 2.92% فقط خلال الفترة (2014-2018)م.

(13) أن نصيب الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات من إجمالي الائتمان قد تراوح بين 5.01% و 5.61% خلال الفترة (2014-2018)م. وهذا يدل على أن الأموال الموجهة لتمويل أنشطة القطاع متوسطة نسبياً إذا ما قورنت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:-

- (1) تقديم تسهيلات للحصول على الائتمان المصرفي: تعد مشكلة الحصول على الائتمان ومدى توافر قنوات وبرامج تمويلية ملائمة للمستثمرين من التحديات التي تواجه النشاط التجاري والاستثماري بالمملكة، و هنا نقترح ما يلي:-

- * توفير المزيد من البرامج والقنوات التمويلية بشروط ميسرة للقطاعات المستهدف جذب الاستثمارات إليها بالمملكة.

- * التوسع في منح التمويل لإنشاء مشروعات جديدة، وعدم الاقتصار على تمويل المشروعات التجارية الراغبة في التوسع.

- * تأسيس بنك حكومي منبثق من وزارة المالية لتمويل الشركات والمنشآت المتعاقدة مع الجهات الحكومية لتسريع عملية الصرف على أن يمارس عمليات الإقراض والتمويل والتوسع ويدمج به (برنامج كفالة) ويختص بالشركات المتوسطة الحجم.

إخلاء مسؤولية

(2) تفعيل كفاءة تسوية حالات التعثر المالي

- المبتاحة من الجهات التي تملك السجلات المالية للدولة، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غفلة شقيقة لاتخاذ أي قرار، وبالنسبة للتوسع في إنشاء مؤسسات محلية حيث تقوم بتقييم المخاطر والتصنيف الائتماني للشركات، كما أنها سيكون لها دور هام في تطوير سوق المال من خلال تحديد مؤشرات مرجعية لمعدل العائد السائد في السوق، وبحث مدى إمكانية تخفيض معدلات تقديم التقارير المالية لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من القطاع المصرفي بالشكل المطلوب، نظراً لدورها هذه المنشآت في الاقتصاد الوطني في الاسهام بالناتج والتشغيل.

- * إنشاء مؤسسات مركزية لتقديم المعلومات الائتمانية لتقوية نظم البنية التحتية للمعلومات الائتمانية وتوفير المعلومات للمقرضين عبر الحدود .

- * زيادة كفاءة عملية تصفية الشركات، وذلك من خلال تخفيض الفترة اللازمة لدراسة الطلب على ألا تتجاوز أسبوعين، وتبسيط اجراءات بيع الأصول مع التأكيد على تعظيم معدل الاسترداد عليها.

- * تدريب المختصين بالنظر في قضايا الإفلاس من القضاة ورجال الأعمال ومدراء عمليات التسوية الواقية من الإفلاس فيما يتعلق بالشؤون المالية والقانونية المتعلقة بهذا الأمر.

- ### (3) تقديم حوافز مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

- * تقديم دعم مالي للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية، أسوة ببقية الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية.

- * وضع آلية إلزام كافة الجهات الحكومية وشركاتها عند تنفيذ مشاريعها من خلال المنافسات والمشتريات الحكومية باستخدام المنتجات الوطنية، وإعطائها الأولوية مع اشتراط نسب سعودة محددة، ومنح معاملة تفضيلية للمنتجات الوطنية وخصوصاً منتجات الشركات التي تطبق قرارات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- * إجراء دراسات تفصيلية ومسحية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لتوجيه الدعم لهذه القطاعات بالشكل المناسب.
- * تعزيز دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في توفير التمويل للمشروعات الصناعية، مع توفير برامج تمويلية ملائمة للمشروعات بأحجامها المختلفة مع وجود شروط وأجال ميسرة للقروض للمشروعات المتواجدة بالمناطق الأقل تطوراً أو التي تتسم بارتفاع معدل البطالة؛ مما يساهم في تنمية هذه المناطق وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب السعودي.

(4) تنشيط النشاط الاستثماري في القطاع الصناعي

- * إخلاء مسؤولية: أعدت هذه الدراسة المتاحة من الجهات المختصة المشورة المالية وأخذت الدراسة كاملة ومحددة فيما يتعلق بالتمام أو المضمرة في الدراسة وقرار يتخذ بناءً على الدراسة وبحق للغرف
- * منح حوافز تمويلية للمنشآت الصناعية ذات الأنشطة التصديرية، وتوفير أدوات تمويلية تناسب المنشآت مختلفة الأحجام وبشروط وأجال ميسرة.
- * تقديم حوافز مالية وتمويلية للمنشآت كبيرة الحجم التي تعتمد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمورد لها، وطلب تضمين المنتجات المحلية كمتطلب أساسي في عقود الشركات الكبرى بالمملكة مع الشركات العالمية التي تنفذ مشروعات كبرى بها، وتسهيل وتشجيع الاستثمار في الصناعات المغذية والمكملة لبعض المنتجات الرئيسية التي تستورد حالياً من الخارج لعدم توافرها محلياً، مما يضع قاعدة تمهّد بعد ذلك لجذب الاستثمارات في الصناعات الأكثر تعقيداً وتوطينها محلياً.

- * تعميم مزايا التمويل من صندوق التنمية الصناعية السعودي على جميع المدن الصناعية بالمملكة بما في ذلك مدة القرض ونسبة مبلغ التمويل لما في ذلك من تشجيع للصناعة المحلية وزيادة عدد المصانع والوظائف للمواطنين.

(5) تقديم محفزات للمستثمرين في القطاع العقاري

- * تمكين التمويل العقاري من قبل جميع الجهات التمويلية مع تفعيل نظام الرهن العقاري
- * تقليص الضمانات على التمويل إلى أدنى حد ممكن لتسهيل تملك العقارات من قبل المواطنين.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

- الهيئة العامة للإحصاء .
- مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي العدد 53 للعام 2017م
- مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي العدد 54 للعام 2018م
- مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي العدد 55 للعام 2019م
- المركز الاعلامي لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، "رؤية السعودية 2030".
- ورش عمل ولقاءات اللجان بغرفة الشرقية خلال العام 2019م.
- فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2012.
- وليد عبيدي عبد النبي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، 2018م.
- إخلاء مسؤولية
- أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طلبة الإتاحة من الجهات البحثية لغرض الأبحاث العلمية فقط ولا يمكن استخدامها لأغراض أخرى غير البحثية أو التجارية أو الإعلامية أو غيرها من الأغراض. ولذلك فإن أي اعتداء على هذا المضمون في الدراسة المالية والبكالوريوس، جامعة القادسية ، 2018م.في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح فيما يتعلق بالتزام أو الكفاية أو الدقة أو الموضوعية أو سلامة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتداء على هذا المضمون في الدراسة الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2013م.قرار يتخذ بناءً على الوثائق المقدمة خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ بآثار الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- شهيناز حلحال و وسام آيت عيسى ، دور البنوك في التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة عبدالرحمن ميرة، 2016م.
- مرام الفراء، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية - غزة، 2012م.
- محمد عثمانى، وعائشة ويس ، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016م.
- ريان محمد شمس الدين، محددات تمويل المشروعات ، بحث تكميلى لنيل درجة البكالوريوس ، جماعة الخرطوم، 2012م.

المراجع باللغة الانجليزية

- Raju Ahmed, et al, 2019, Banking Sector Development and Economic Growth in Bangladesh: An Empirical Analysis, Canadian Journal of Researcher's Society, Vol: 09, No: 01, 2019.
- Hshin .Y. L, Alan .R, 2006, "the Relationship between Economic Growth and Banking Sector Development", Banks and Bank Systems. Vol.1 No.2.
- M. H. Rahman, 2007, Financial Development—Economic Growth Nexus in Bangladesh, Bangladesh Bank Working Paper Series: WP 0707, 2007.
- Sikder .I.Z, Wadud .A, Hasan .A, 2017, "Financial Development and Economic Growth in Bangladesh and India: Evidence from Cointegration and Causality Tests", Conference paper, Bangladesh Economic Association.
- Gautam .B.P, 2014 "Role of Financial Development in Economic Growth of Nepal: An Empirical Analysis", NRB Working paper Series.
- Petkovski, Kjosevski, 2014, "Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe", Economic Research, Vol.27, No.1, pp. 55-66.
- Abubakar .A, Gani .I. M, 2013, " Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria", Journal of Business Management and Social Science Research, Vol 2, No.4
- Medjahed .K, Gherbi .S, 2016, "The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA countries", Arab Economic and Business Journal. No. 2, pp 72-85 .
- Furqani .H, Mulyany .R, 2009, "Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia", Journal of Economic Cooperation and Development, PP.59-74.
- Abduh .M, Omar .A. M, 2012, "Islamic banking and Economic Growth: the Indonesian Experience", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol.5 No.1, pp. 35-47.
- Raju Ahmed, *et al.*, 2019, Banking Sector Development and Economic Growth in Bangladesh: An Empirical Analysis, Canadian Journal of Researcher's Society, Vol: 09, No: 01, 2019.